Permanent Mission
of the
Syrian Arab Republic
Geneva

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

N° 144 /23

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and with reference to NV dated 23 April 2023, Reference: WHRGS/GA/RES/77/202, on the call for inputs on the report by the Secretary-General on progress towards ending child, early and forced marriage worldwide, would like to attach, herewith, a contribution by the Syrian Arab Republic.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) the assurances of its highest consideration.

Geneva, 26/05/2023

MISSION PERMANENTE DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
AUPRÈS DU BUREAU DES NATIONS UNIES
GENÈVE

United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR).

Route de Pré- bois 20 - 1215 Genève 15, Suisse
Tel (41) 022 715 45 60 - Fax (41) 022 738 42 75 - Email: missionsyria@bluewin.ch

مساهمة الجمهورية العربية السورية بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التقدم المحرز نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري في جميع أنحاء العالم

تعمل الجمهورية العربية السورية على إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري من خلال الإجراءات الآتية:

- صدر قانون حقوق الطفل 21 لعام 2021 الذي حدد اكتمال أهلية الزواج بإتمام الثامنة عشرة من العمر للفتى والفتاة، وتم إجراء مراجعة شاملة لقانون الأحوال الشخصية وتعديله بالقانون 4 لعام 2019 والقانون 20 لعام 2019، بما يتناسب مع إزالة الأحكام التمييزية فيه، وبما يكفل المساواة بين الرجل والمرأة، وشملت التعديلات أمور عدة في مقدمتها مسائل الزواج (من بينها رفع سن الزواج للفتى والفتاة إلى سن الثامنة عشر) والطلاق والحضانة والوصاية.
- صدر القانون رقم 24 لعام 2018 القاضي بتعديل بعض مواد قانون العقوبات بهدف الحد من ممارسات ضارة مثل زواج الطفل فشدد عقوبة عقد الزواج خارج المحكمة لقاصر لم يتم الثامنة عشر من عمره كإجراء رادع للحد من الزواج المبكر ومعاقبة تزويج القاصرات بالإضافة إلى أنه عند الزواج القسري يتم تطبيق عقوبات شديدة على ولي الأمر والشيخ والشهود على الزواج،
- إعداد دراسة من قبل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان حول الزواج المبكر أثناء الأزمة، انتهت هذه الدراسة بمجموعة توصيات واقعية ومنهجية تحولت إلى برنامج عمل للحد من هذه الظاهرة ومعالجة الآثار الناجمة عنها.
- وضع خطة تنفيذية لتخفيض نسبة الزواج المبكر من 13% إلى 5% وهو التعهد الذي التزمت به الجمهورية العربية السورية في قمة نيروبي للسكان والتنمية 2019. وتم إطلاق دراسة حكومية بعنوان المحددات المجتمعية المولدة لظاهرة الزواج المبكر، ودراسة أخرى حول التكلفة الاقتصادية للزواج المبكر، وذلك بهدف وضع برامج عمل تنفيذية للحد من هذه الظاهرة.
- يلزم قانون التعليم الإلزامي رقم 7 لعام 2012 أولياء الأمور بإرسال أولادهم إلى المدارس تحت طائلة المساءلة القانونية تأكيداً لما ورد في القانون 32 للعام 2002 الذي جرى بموجبه مد إلزامية التعليم حتى نهاية مرحلة

التعليم الأساسي، فمن حق كافة الأطفال في سورية ذكوراً وإناثاً الحصول على التعليم ودخول المدارس في سن السادسة.

- إعداد الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وهي أداة لتنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الحكومة وشركائها، وتتضمن تدابير يتحمل فيها جميع المعنيين المسؤولية عن دور كل منهم.
- تشكيل لجنة وطنية لإجراء دراسة عن النصوص التمييزية ضد المرأة في التشريعات السورية.
- طورت الحكومة في إطار تعزيز الحماية والتمكين للمرأة عدداً من الاستراتيجيات والبرامج حول الحماية والوقاية، والمشاركة والترويج، وبناء السلام والتعافي والتي تعمل على إدماج القضايا المتعلقة بالمرأة، ومن الخطوات الهامة المتخذة في هذا السياق وحدة حماية الأسرة التابعة للهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان التي تستقبل النساء والأطفال ضحايا العنف وتقدم حزمة متكاملة من الخدمات كالمأوى الأمن والدعم النفسي الاجتماعي والمشورة القانونية والخدمة الطبية بالإضافة الى التمكين الاقتصادي من خلال التدريب على مهن. وإنجاز نظام متكامل لإدارة الحالة للخدمات الاجتماعية المتكاملة لتقديم المساعدة اللازمة في حالات الاحتياجات الاجتماعية الشديدة بطريقة مناسبة ومنهجية، وإعداد دليل تربي في هذا الإطار.
- صدر القانون رقم 13 لعام 2021 ومن ثم صدر المرسوم التشريعي رقم 17 لعام 2022 والذي عدل أحكام المادة 28 من القانون رقم 13 والتي تتعلق بالمولود غير الشرعي وغير المسجل إذ أصبحت تنص على ما يلي:

1- لا يجوز تسجيل مولود من زواج غير مسجل إلا بعد تسجيل الزواج أصولاً.

2- إذا كان المولود غير شرعي لا يذكر إسم الأب أو الأم أو كليهما معاً في سجل الولادة إلا بحكم فضائي

3- إذا ثبت بوثائق رسمية بنوة المولود غير الشرعي لوالدته يسجل في سجل الولادة مباشرة.

إن إدراج هذه المادة في قانون الأحوال المدنية يعالج مشكلة المواليد التي نشأت خلال فترة الحرب خاصة في المناطق التي كان يسيطر عليها الإرهابين وتأخذ بعين الاعتبار مصلحة الطفل بالدرجة الأولى كي لا يبقى الأطفال دون تسجيل.

- تقوم الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية بدور توعوي في هذا المجال من خلال التوعية بضرورة إتمام الفتى والفتاة التحصيل العلمي والمهني وتأهيلهم ليكونوا قادرين على تحمل مسؤليات الزواج والأسرة. كما تقوم وزارة

الاعلام بإعداد برامج موجهة لتسليط الضوء على مشاكل الزواج المبكر وأثره على المرأة والمجتمع من خلال البرامج العلمية والندوات واللقاءات في الاعلام المسموع والمقروء والمرئي ووسائل التواصل الاجتماعي.

- عملت الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بالتعاون مع جميع الهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية على نشر المعرفة عن مضار الزواج المبكر وأثره على الأسرة وأعدت أدلة تعريفية مثل دليل المقبلين على الزواج ودليل التوافق بين الأزواج.

وفيما يتعلق بجهود وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية نبين ما يلي:

- إن توفير الفرص التعليمية للفتيات يُعد أمراً بالغ الأهمية لتأخير الزواج المبكر قدر الإمكان، وبحسب القانون رقم /7/ لعام 2012 يُلزم جميع أولياء الأطفال السوريين (ذكوراً وإناثاً) الذين تتراوح أعمارهم ما بين (6–15) سنة بإلحاق أطفالهم بمدارس التعليم الأساسي، الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (6-9) سنوات يدخلون في صفوف الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، ويتابعون تعليمهم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي وفق تعليمات وزارة التربية في الصفوف النظامية التسعة، بضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على التعليم نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل الابتدائي؛ حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي. فالفتيات اللواتي يرتدن المدرسة وخلال 8 سنوات من الدراسة تعد فرص زواجهن المبكر أقل احتمالاً من الفتيات اللواتي لم يدرسن أو من كانت سنوات دراستهن لا تتعدى الثلاث سنوات، إضافة إلى أن التعليم يَساعد الإناث في إحداث التغيير في المجتمع وتحديد مصيرهن بأيديهن عندما يحصلن على مستويات عالية من التعليم. وينص القانون السوري رقم /21/ لعام 2021 الخاص بحقوق الطفل بمواده على ذلك: **المادة /6/:** لكل طفل الحق في التمتع بالحقوق والحريات العامة، والحصول على الحماية والرعاية من دون أي تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين، أو على أي أساس آخ. **المادة /19/:** تكمل أهلية الزواج للفتى والفتاة بتمام الثامنة عشرة من العمر.
- تقوم وزارة التربية الأهمية بالعديد من التدابير بشأن البند 1- الفقرة /أ/: معالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري بما في ذلك الأعراف والقيم الاجتماعية والقوالب النمطية حول عدم المساواة بين الجنسين. من خلال **تنفيذ أنشطة وفعاليات للتلاميذ والطلاب** في بعض مدارس التعليم الأساسي

بالمحافظات من أجل التوعية حول الحماية من التعرض للخطر بالنسبة للأطفال /التحرش الجنسي/. **إعداد نشرات توعية** حول زواج الأطفال المبكر والقسري وأضراره موجهة **للمرشدين النفسيين والاجتماعيين في** المدارس لتوعية التلاميذ والطلاب. **إعداد ندوات توعوية** للمعلمين ومدراء المدارس والمرشدين النفسيين والاجتماعيين حول الصحة الإنجابية للفتيات وحول الزواج المبكر. إقامة دورات تدريبية للمرشدين والمشرفين الاختصاصيين للارشاد النفسي والاجتماعي ومدراء المدارس والمعلمين بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية حول /**دليل الصحة العقلية لتلاميذ المدارس**/. إقامة دورات تدريبية للمرشدين والمشرفين الاختصاصيين للارشاد النفسي والاجتماعي حول /**قانون حماية الطفل**/. تنفيذ **ورش عمل للمُثقِفات والمساعدات الصحيات** من قبل مديرية الصحة المدرسية، بالإضافة إلى **حملات** في المدارس حول رفع الوعي الصحي لأساسيات **الصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي لتوعية طالبات المدارس من الفئة العمرية (12-18) عاماً في التعليم الأساسي الحلقة الثانية والتعليم الثانوي** بمواضيع كان من ضمنها مخاطر الزواج المبكر والقسري على الصحة الجسدية والنفسية.

- **حملات توعية حول الصحة النفسية:** تقوم مديرية الصحة المدرسية في وزارة التربية بحملات توعية حول الصحة النفسية في المدارس بشكل متكرر بفرق مدربة من دوائر الصحة المدرسية والإرشاد النفسي، ويتم رصد حالات الصحة النفسية ضمن هذه الحملات وتقديم التدابير والعلاج المناسب لها، حيث تم تسجيل عدد من حالات التعنيف الأسري ومحاولات انتحار لفتيات في سن المدرسة بسبب الزواج المبكر والقسري. ويتم التعامل مع هذه الحالات ومعالجتها من قبل أطباء الصحة المدرسية المدربين على برنامج رأب الفجوة في الصحة النفسية والعقلية وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي من قبل المرشدات النفسيات في المدارس.
- يساعد المنهاج السوري المطوّر، الذي تم تطويره أثناء الحرب على سورية، المتعلمين في مواجهة التحديات من العنف، والتطرف، والتمييز، والفقر، والتدهور البيئي، والأمراض، ويحول الأزمات إلى فرص لتعزيز مفاهيم التفكير المتقدم ومواكباً لأحدث المستجدات العلمية والتربوية والتقنية. لقد تم بناء المناهج التربوية السورية بما يراعي الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في تعزيز مهارات (المواطنة - مهارات الحياة - التمكين الذاتي، ...).

- تقوم وزارة التربية أيضاً بالتوعية والحد من الزواج المبكر من خلال عقد مجالس أولياء الأمور لتثقيف أولياء الفتيات، وحصص التوجيه الجمعي، والأنشطة، والفعاليات والمعارض، ومتابعة حالات التسرب من المدارس وإعادتهم إلى المدارس بعد معالجة الأسباب.